

رسالة الفكر الحر

إسماعيل مطهر



الأمم المتحدة والأمم المتحدة

في حضرة الشورى

طبعة المقتطف وأقطم

١٩٤٧

الرسالة الثانية





رسالة الفكر الحر  
—  
استئنافه

الكتاب	١
المجلد	١
العدد	١
رقم	١



# القانون والحرية

## في حضارة الغرب

Deposition of the Alexandria Library (1912)

الكتاب الأول

مطبعة التدقيق والمقاسم

١٩٤٧

الرسالة الثانية



## مقدمة

الحربان العالميتان ، الأولى والثانية ، هما الميراث الطبيعي الذي ورثته الحضارة الغربية عن تطورات القرن التاسع عشر ، سياسية واجتماعية واستعمارية . أما المبادئ الجوهرية التي قامت عليها تلك الحضارة فقيمتها ترجع بروحها إلى قرون عديدة تبدأ مع أول شعاع من الحضارة لمع في سماء إفريقيا .

وقد يخطئ المؤرخون إذا هم اعتقدوا أن نينك الفورتين جريين مستقتين في البواعث والأغراض . بل هي حرب واحدة بدأت في سنة ١٩١٤ وانتهت صورة من صورها في سنة ١٩١٨ ، والفترة بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ لم تكن غير هدنة استجمعت فيها الأمم ، أو بالحري استجمعت فيها العسكران ، لتعود إلى عراك يتند إلى سنة ١٩٤٥

إذن فالعالم استظل بالحرب من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٤٥ أي زهاء ثلاثين سنة . وبالرغم من كل المحاولات التي جهد في سبيلها السامة والمصاحون ، بقي ميراث القرن التاسع عشر قائماً حتى اليوم مهدد الحضارة الأوروبية في كفافها في سبيل الحياة . وظاهر الأمر يدل على أن ذلك الكفاف سيجتد من أوروبا إلى خارج حدودها ، فيتناول كل الأمم التي دانت بالحضارة الغربية في بقاع الأرض ، وسوف ينتهي ذلك الكفاف بقيام نظم جديدة غرست بزورها في عهد أوروبا الاقطاعي .

اسماعيل مظهر

## تصميم

في معمة هذه الحرب الكبرى<sup>(١)</sup> ودواهيها ونكباتها ، وهي دواهي ونكبات لم تأنس لها الإنسانية ميلاً في جميع أدوارها التاريخية ، لا يقع المفكرون على سواي تسايهم عن هذه الأثام ، إلا أن يحتفظوا بقولهم متجهة إلى ضخامة الأعراس التي يقوم هذا الصراع من أجلها .

عندما يتحقق لدينا ذلك ، يتحقق معه أن ذلك الأمير اللجج من الأمم والحزن ، ليس بالثمن الكبير الذي تعجز الإنسانية عن أدائه . فإتنا إذا استمعنا في الأمر ، ازدادنا يقيناً بأننا نجتاز طوراً من الأطوار الكبرى الفاصلة ، التي بدور فيها تاريخ الدنيا .

لقد نلّس أن المشكلات التي أدت إليها هذه الحرب ، وهي مشكلات معقدة بقدر ما هي حيوية ، أعمق كثيراً من الأسباب المباشرة التي أدت إلى احتدام ذلك الصراع ، وأكثر أهمية حتى من التفكير في المداسير التي تنتظر أمة ما أو غيرها من الأمم الكبرى . وجماعها مشكلات تتطلب حلولاً .

إنما بفصل الآن في الحضارة الأوربية التي أصبحت حضارة العالم ، أنظّل تمشية في تلك الاتجاهات التي تمشت فيها منذ أن ولدت تلك الحضارة التي ندعوها حضارة الغرب ، برغم ما صادفها من عقبات ومعوقات ؟ أم أنها سوف تبدّد في اتجاهات مماثلة لتلك التي تبددت فيها مدنيات العالم العظمى ، وانشعبت

(١) بعد ذلك الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وقد ظهر ما كتب رامسي مور في شهر مايو من سنة ١٩١٦ ، غير أنه لا يزال على حذره كأنه كتب لأفلاك اليوم . أنظر للقدمية .

كل منها في طريق أسلم بها إلى التنكُّس والانحلال ، بعد فورة كبرى التمتع في حلالها وأضاعت ؟

إن كلاً من يابولونيا ومصر والهند والصين والكسيك وبيرو ، مد أنشأن حضارات عظمت ، وكلاً انهدرن نحو الادمج لجلال أو نحو العجز ، لأنهن بالرغم مما كان في كل منهن من ضخامة البناء وفراهة العقل ، تقصتهن المبادئ الحيوية التي أقامت الحضارة الغربية ، ومدتهن بوسائل التقدم والارتقاء والتنوُّع والحياة والعنفوان .

ما هي المبادئ الحيوية التي انطوت عليها الحضارة الغربية ، فوضعت في يدها أمداد الدنيا ؟ وعلى أية من الصور تتشكل تلك المبادئ ، في معمعان هذه الحرب ؟

للإجابة على هذا السؤال نعقد البحث التالي :  
د . م  
" دَامْسِي مِيور "

## ١ - القانون والحريّة

مبدأ أن يقوّمان جوهر المدينة الغربية ، ويصوران الفرق بينها وبين غيرها .  
من المدينيات التي سبقها ، والتي ظهرت ، في بعض الأطوار ، كأنها تفوقها .  
المبدأ الأول هو مبدأ الاعتقاد في القانون بوصف أنه شيء ينبغي أن يُطاع ،  
لأنه يمثل الإرادة المطلقة السادرة عن سيّد ، بذري أو قلمي ، له أن يعاقب  
على الإخلال به ، بل لأنه يمثل ، بمعابر حقيقة ، الإرادة المنظّمة والوعي  
الصادر عن الجمعية ، ولأن الطاعة هي في غايتها لمصاحبة الجمعية ومصالحة  
الفرد معاً .

والقانون إذا تقرّر سلطته على هذا الوضع في جمعية ما ، ترتب على ذلك  
نتائج جليّة ، مهما اعتورها من الغموض والنقص ، فإن من المستطاع إدراكها  
عند التطبيق ، في محيط كل جماعة من الجماعات ذوات الطابع الغربي . وتلك نتائج  
قلّما طبقت ، أو هي لم تطبق بته ، على مدر علمنا بما بين أيدينا من المديّنات ، في  
المديّنات غير الأوربية التي قامت من فوق هذا السيار .

أولى هذه النتائج هي أن القانون ، بما أنه ليس إرادة الأقوى ، بل محاولة  
ترمي إلى الاقتراب ما أمكن من تطبيق العدل المجرّد ، فهو إذن ليس بذلك الشيء  
الجامد الصلّب الذي لا يتغيّر ، بل هو شيء قابل للنماء والتغيّر ، وأنه ينبغي أن  
يظل نامياً متغيّراً ، حتى يعمل إلى الغاية التي يأنف فيها مع أرق ما يتطلع اليه  
البشر من شريعة الآداب والفضائل .



في الجمعيات الشرفية، سواء استمد القانون في كليته من إملاء الفزاة، أو إملاء الآلهة أو الله أو يهوه<sup>(١)</sup> فكله، جملة وتفصيلاً، يعتبر في العرف مقدساً، لا شيء إلا لأنه من مراسيم القوة. وهو يفرض على الناس، لا لأنه عدل، بل لأن القوة التي رسمته أو فرضته، إنما هي قوة لا تقاوم. وهو فوق ذلك ثابت لا يتغير إلا بإرادة راسمه. فإذا كان راسمه من البشر كانت محاولة تغييره ترق وحافة، أما إذا فرض في راسمه التقديس، فإن تغييره يكون مستحيلاً، أو على الأقل بعيداً عن الفكر أو التصور.

ولا يصدق هذا على الجمعيات الشرفية وحدها. فإن الجمعيات البدائية في الأمم الغربية، اعتنقت فكرة أن القانون شيء مقروض بإرادة خارجية عن إرادة الإنسان، وأنه إنما يطاع لأنه ينبغي أن يطاع، لا لأنه عدل، وظلت هذه الجمعيات على ذلك حتى غشيها تأثير الحضارتين اليونانية والرومانية، مباشرة أو بالواسطة.

\*\*\*

لقد اتخذت الأوضاع البدائية عند القبائل الجرمانية على أنها مقدسة، ذلك بأنها انحدرت إليهم عن الأسلاف الذين تلقوها من الآلهة. إن سلطان «العرف» الذي أعلنه «المحررون»<sup>(٢)</sup> في «محاكم الغنوم»<sup>(٣)</sup> لم يكن بالرغم مما عزي إليه بعض الكتاب من بالغ الأثر في تنشئة الحرية، غير مجموعة من قواعد متناقضة غير مفهومة، طبقت لأن العرف أملاها. وسمننا عن رجل من أهل الشمال في «إسلاندة» ثقته في القانون وقدر معرفته بالقواعد السحرية الثابتة التي جرى عليها الأسلاف وبها يمكن محاكمته عن الجرائم التي قد يرتكبها، ولتفرده بذلك العلم، لم يجد من يحاكمه على جرائمه. ومثل هذا التصور منافٍ كل المنافاة

لتصور القانون باعتباره أداة للإقتراب من العدل وحكم العقل الصرف ، ذلك القانون الذي أصبح أحد المبدئين الأساسيين في الحضارة الغربية .

\*\*\*

نتيجة ثانية تترتب على فكرة أن القانون ليس إرادة مطلقة أو سلطة تُعْمَلُ . هو أنه شيء ناشئ عن تفكير وتمقل ، وأنه قابل لأن يُغَيَّرَ ويَهْدَبَ . هذه الفكرة إذا قبلت ، تسوقنا حتماً إلى قبول فكرة أخرى تقوم عليها ، ومحصلها أن القانون وليد الأوضاع الأدبية ، وأن الأوضاع الأدبية ليست وليدة القانون .

فالقانون ، حيث يكون ارتقائياً ، على النمط الذي نأمنه في الجمعيات الغربية يعمل على وجه الاستمرار ، ودرجات تنوّح بين النجاح والفشل ، على أن يتكيف بما تقتضيه المطالبات المتجددة لأوضاع الجمعية الأدبية ، فيسير ببطء في مؤخر الركب ، بحكم أنه لا يتضمن شيئاً غير « المقياس الأعظم العام » للحس الأدبي في الجمعية ، لا أسمى التصورات التي نطوى عليها أفرع العقول . وما أشبه القانون بألة حكومية معوقة خلطى الرؤاد الذين يحاولون دائماً تنظيم عوالم مبتكرة بتقرير التزامات أدبية جديدة تربطها بالانسانية .

إذا وعينا هذه الفكرة وأدركناها ، ولو إدراكاً جزئياً ، وسلمنا بأن القانون إنما يستمد قوته أساساً من حقيقة أنه يحاول أن يعبر عن الحس الأدبي ، فمن الواضح إذن أن الالتزام بطاعته ، ولو أنه يفرض بالسلطة الادارية ، التزم لا يقوم على هذه السلطة وحدها ، بل هو أشبه أن يكون التزم يفرض الطاعة ابتغاء أغراض أسمى من تلك التي تقرضها السلطة .

فالرجل ذو الشبل يرى أن الوعد ملزم كالعقد ، ومعنى هذا أن تقول إن

الالتزام الأدبي لا يقيّد بدائرة القانون ، وانه يمتد بمنزل القوة التي للقانون ، إلى دوائر لم يفرزها القانون ، أو على الأقل لم ينظّمها ، كدائرة العلاقات القائمة بين الدول مثلاً . أملاً ما ينهب اليه البعض من أنه لا التزام في الآداب الدولية ، لأنه لا يوجد قانون دولي يفرض بساطة دولية ، فإنه بالاصطفاء إلى ما يترتب على هذا المذهب من توهم أن القانون يستمدُّ سلطانه من القوة ، فهو في ذاته نكران صريح لحقيقة تصور القانون ، ذلك التصور الذي هو أحد مبدئين قامت عليهما الحضارة الغربية .

إن تصور النفاية الضرورية من قيام قانون دولي ، هو النتيجة المنطقية للتصور الغربي لطبيعة القانون في ذاته . إن الرومانيين الذين ساهموا أصلاً في تكوين فكرتنا في القانون ، قد أدركوا هذه الحقيقة بعض الإدراك ، كما يدل على ذلك محاولتهم إخراج قانون ، تطبيقي ونظري معاً ، هو قانون الشعوب : *Jus gentium*

\*\*\*

نتيجة ثالثة ترتب على النظرة التي ينظرها أهل الغرب إلى القانون . هي أن القانون طالما أنه لا يقوم بمقتضى الإرادة المطلقة لقوة عليا ، بل يقوم لمصلحة الكل وحمايتهم ، فإنه من واجب كل فرد أن يساهم في تنفيذه وتطبيقه . إنه ليس قوة عياء ، يتنكر لها الناس مرّة ويؤيدونها أخرى ، بل مصلحة مشاع ينبغي أن تُحصى وأن تُدعى .

ومن الطبيعي ، بالإضافة إلى ذلك ، أن تجد حالات تظهر فيها حاجات القانون كأنها متنافية للمطلوبات العليا التي عليها على الفرد وعيّه وضميره . ومن مثل هذه الحالات تأتي المناقرة بين الالتزامات ، ومنها تنشأ دورات التقدم والارتقاء . ومع

ذلك فإن هذه الحالات هي من الندرة بحيث لا تنقض تلك الفكرة العامة ،  
فكرة أنه ما من أمة تعتبر في الغرب متحضرة ، ما لم يشمل أفرادها إحساس  
بأنهم ملزمون ، لا بأن يطيعوا القانون لا غير ، بل أن يطيعوه اختياراً ، وأن  
يشاركوا في حمايته وتطبيقه .

وقد يكون من أظهر الفروق بين الأمم التي هضمت أفكار الحضارة  
هضماً كلياً ، وتلك التي لم تهضمها ، ضعف الاحساس بالالتزام القانوني . ففي الهند ،  
وبحسب الظاهر ، قلما تأنس أن للاحساس بالالتزام القانوني أثراً ملموساً . فإن  
الهنود بحكم أنهم تعوّدوا خلال عشرات القرون بأن يطيعوا لأنهم ينبغي أن يطيعوا ،  
وأن ينظروا في محاكم القضاء على أنها تعبير عن إرادة السيد لا غير ، لا تزال أكثر  
طبقاتهم الاجتماعية تزرع إلى الظن بأن القانون شيء من المشروع مخالفته ، إذا كان  
ذلك مستطاعاً . وأن فيهم نزعة إلى الإعجاب بأولئك الذين يخالفونه ، أشد من  
نزعهم إلى الإعجاب بالذين يستجيبون له . فإذا أتى أحدهم قسه أمام محكمة قضائية ،  
فكثيراً ما يقوم في قسه أنه في منافرة كلامية تسبح فيها الملكات . وسواء  
أكان في ناحية الحق أم في ناحية الباطل ، فإنه لا يتلصك في تزوير شهادة أو  
اختراع فرينة .

إن طاعة قانون الدولة عند هذا الانسان لم تبلغ بعد ذلك المبلغ الذي ينزلها من  
نفسه منزلة الالتزام ، لأنه لم يشعر بعد شعوراً فطرياً بأن إقامة القانون هي  
مصلحة عامة . ذلك في حين أن الطاعة التي يبذلها نحو الدين وأشياعه ، وهي أشياء  
قد يتفق أن تكون شكلية أو وهمية ، هي عنده التزام أدبي ، بمقتضى أنها صادرة  
عن الآلهة . فالقانون عنده ليس وليد الشرعة الأدبية ، ولا هو يستمد مبرراته  
الغائية من الالتزام الأدبي .

على النقيض من ذلك هو يعتقد أن الشرعة الأدبية هي وليدة القانون ، وأن محصل هذه الشرعة ، هو أن يظل بعيداً عن الاخلال بوصايا السلطنة . ولما كان الاخلال بوصايا السلطنة أنكى خطراً إذا تعاق بارادة الآلهة منه إذا تعلق بارادة الانسان ، كانت واجباته الدينية ، مهما بلغت من الشكليات ، أكثر قداسة عنده من واجباته المدنية أو التزاماته السريعة . هذا فرق من أعمق الفروق التي تفصل بين العقل الشرقي والعقل الغربي .

\*\*\*

نتيجة رابعة لتصور القانون عند أهل الغرب ، هي أن القانون ما دام أنه للجميع ، وأنه ينبغي أن يتكيف باطراد حتى يوائم الإحساس الأدبي عند الجمعية ، فإن الجمعية برمتها ، أو على الأقل أعقل فئاتها ، يجب أن يشتركوا في وضعه . لهذا نطأعت الجمعيات الغربية وأجرت التجارب ، ولكن بنسب متفاوتة ، في سبيل التعاون الجماعي إقباء وضع القانون ثم توجيه الحكومة تبعاً لذلك . ومن الطبيعي أن يقع اختلاف كبير في وجهات النظر في ذلك التعاون أمفيد هو فائدة محققة ؟ وما هو أمثل طريق لتحقيق آثاره ونتائجه ؟

وفي جميع المباحثات التي دارت في الجمعيات الغربية من حول القانون وأمثل الطرق التي تتبع في وضعه ، اتجه الفكر نحو القانون نفسه وكيفية الحصول على أقوم القوانين . حتى أولئك الذين دافعوا عن الاستبدادية ، وأولئك الذين أيّدوا فكرة « المستبد العادل » في القرن الثامن عشر ، كثيراً ما أقاموا براهينهم على فكرة أن الحاكم المطلق إذا استنار ، كان أكثر قدرة على نصرة مبدأ الانجاء الحق في القانون ، من جمهور جاهل ، أو طائفة متورة .

أما الجمعيات التي لم تتأثر بالحضارة الغربية ، فلم يرقع فيها صوت يؤيد حق

المشاركة في وضع القانون أو يفاند ذلك الحق وينتبت بطلانه ، على غرار ما حدث في الغرب . وذلك طبيعي . فإن الغرب ، والغرب وحده ، هو الذي أدرك القانون إدراك أنه شيء مخالف لفكرة الإرادة المطلقة لسلطة من السلطات .



في هذا ينحصر المجتلي الأول من مجالي الحضارة الغربية . ومحصله أن القانون إنما يوجد لمصلحة الجمعية ، وليس لمصلحة سلطة عليا أو بإرادتها . والمُدرِك من هذا ، أن القانون في الغرب فيه تضمين للنزعات المعنوية والآداب ، وإذن فليس هو التبع الذي تُستسقى منه المعنويات ، وأنه فوق ذلك شيء نام متغيّر ، وأن مُبرِّره النهائي هو قس المُبرّر الذي يكون لكل التزام معنوي أو أدبي ، ألا وهو توسيع أفق الوعي الانساني ؟ وأنه من أولى واجبات المواطن الطيب ، لا أن يطيع القانون وحسب ، بل أن يساعد على تطبيقه كذلك ، وإن القانون بما أنه يتضمن الوعي العام بالمصلحة العامة ، فالسلم أن من واجب الجمعية أن تشاطر في وضعه وفي تطبيقه



التصور. الثاني الذي قامت عليه الحضارة الغربية ، هو تصور الحرية والاعتقاد بأنها من الرغبات الثابتة ، أي المطلوبة لذاتها ، وأنها أجد صفات الرجولة . ذلك بأن الحرية روح حيّة ، وليست وضعاً ميتاً . وهي فوق ذلك من الأشياء التي تستعصى على التعريف التام ذي الضبط . والمركة التي قامت في سبيل الفوز بها ، قد تشكّلت في صور شتى ، فكانت متغيرة ، كما كانت غير مستقرة . ولكنها على تشكّلاتها وتغيرها قد استقرّت دائماً وبعنادٍ من حول الاستمسك بحق فطري منبثق في

نفس كل فرد وعشيرة ، حق أنه لا ينبغي أن يُوجّه إنسان بغير ذلك القبس القار في نفسه ، في تكييف أآثر حالات حياته وفي تهيئة فرصه الخاصة في الحياة ، وفي تنمية قدرته الفكرية .

حرية الضمير : وهي حق أن يحدد الانسان أفعاله بمقتضى أرفع إحساساته الأدبية ، من غير أن يصدّه عن ذلك قانون أو عادة أو رأي ، وحرية الفكر ، وهي حق أن يتبع الانسان بلا خوف ، توجيه العقل من غير اعتبار للأوضاع أو للأحفاد التي تمرّح فيها الجماهير ، ولو كانت ما يحمي القانون ، والحرية السيبلية ، وهي حق أن يكون الانسان محرراً من إملاءات السلطة المطلقة وحق المشاطرة في وضع القوانين ، تلك هي الأغراض العليا التي تحققها روح الحرية .

\*\*\*

من الظاهر أن اختصاصات القانون واختصاصات الحرية ، من الضروري أن يقعاً غالباً في عراك وتنافر . والحقيقة أن العراك الدائم بينهما ، هو لب تاريخ الغرب وجوهره ، وهو الذي أضنى على ذلك التاريخ خيونه وأهميته . ذلك بأن الجلاد في سبيل الحرية ، هو الذي حفظ على القانون حياته وتقدميته ، على الصورة التي رغب العقل الغربي أن يصبّ التمانون في قالبها . كما أن قيد القانون ، من ناحية أخرى ، هو الذي صدّ من غلواء الحرية ، وأوقفها عند الحد الذي إن تعدّته أصبح الأمر فوضى وعماء .

في خلال كل العصور وفي كل أمة من أمة الغرب ، ظلّ هذا العراك وسيظل بغير نهاية ، وسيظل الناس بمقتضى نزاجهم منقسمين إلى عبياد قانون : وأولئك هم المحافظون ، وعبياد حرية : وأولئك هم الأحرار ، أو المتحررون .

ومع هذا كله فالقانون والحرية : يثنان متلازمان متساندان ، بحيث يقوم الواحد على قيام صاحبه . فالقانون بصورة الحرية ، لا يمكن أن يقوم إلا على قدر ما من الحرية . وكذلك الحرية ، فإنها لن تصان إلا بقدر من حماية القانون وتعظيمه . وهذا التلازم القائم بين القانون والحرية ، قد ظل من التصورات الواضحة الراسخة في عقلية الجماعات التي دانت بالمذنيات الغربية .

على الجملة ، يمكن أن يقال إن الحرية لم تقم قياماً حقيقياً في خارج ذلك العالم الذي يعرف بعالم الغرب .

حيثما يكون القانون هو الإرادة المطلقة لسيد ، نجد أن حرية الفكر وحرية الضمير تظلان محصورتين في الدائرة التي لا عدوان فيها على مصالحه . وإذا وجدنا بصورة ما ، فإنما توجدان وتقومان على الإيذاء والمعاناة .

وحيثما يكون القانون هو الإرادة الغامضة الجامدة لقدرة «مسية» ترى أن حرية الضمير وحرية الفكر ، قد طوردتا وسي بهما ، فتقعان في حماة التعصب النميم ، ويمتنع عليهما أن تتمتعاً بالتسمح وسعة العقل .

قد يقع أن تسمح حكومة استبدادية بقدر كبير من الحرية لرعاياها ، إما لأنها حقاء ، وإما لأنها مفرطة ، فلا تتدخل في شئونهم ، كما فعات الحكومة التركية مع رعاياها النصارى ، إذ تركتهم أحراراً في ممارسة عقائدهم . وحتى في مثل هذه الظروف لا تجسدي الحرية الاعتقادية شيئاً ، ولا يكون لها ثمرة مفيدة . ذلك بأنها لا تقوم على القانون ولا تحتمي به . وإنما تقوم على حماقة المستبد أو قريظته .

ينبغي أن تكون الحرية إيجابية ، لا سلبية . ومن شأن الحرية أن تكون أكثر ازدهاراً وإيناعاً في ظل عدوان فعلي ناشط ، منها في ظل إهمال ملاكة التفريط وعدم المبالاة .



أما الحرية السياسية ، فذلك تصور لا يتفق في الوجود مع شيء ، اللهم إلا مع المعنى الذي أدركه الغرب من القانون . والدليل القائم على هذا انه ما من فكرة أو تصور في الحرية السياسية قد شِعْ وأثار في ذهنية أمة من أمم العالم ، قبل أن تحتك بالحضارة الغربية وتأخذ بتقاليدها .

وإذن نقول ، ونقول بحق ، إن الحرية والقانون ، كليهما من ثمرات الغرب ، وأنه ما من جمعية غربية استطاعت أن تكتب صفحة في تاريخ الدنيا ، من غير أن يقوم في ذهنيها تصور الحرية إلى جانب تصور القانون .

إذا شبهنا حضارة الغرب بجسم حي ، كانت الحرية هي كُله العظمي وعَصَبُه ، والقانون لحمه وحواسه . على هذا قامت الحضارة الغربية . ومن اتحاد هذين التصورين وتراطمهما في الفعل والأثر ، تقوم إمكانية التقدم . أما إمكانية التقدّم ، باعتبارها حالة دائمة ، فلا يمكن الاحتفاظ بها سليمة قوية إلا بالعراك الذي يقوم بين هذين المبدئين الحيويين .

## ١٢- نموة أطوار في الحضارة الغريية

في تاريخ الحضارة الغريية ثلاثة أطوار، أو أوجه، يمكن تمييزها وتحديد معالمها. ربما يكون الطور الثالث من هذه الأطوار قد انحدر نحو الأفول، وأن طوراً رابعاً قد أخذ في النشوء والتكوّن في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

في الطور الأول، وهو ما نسميه اصطلاحاً التاريخ القديم، ولدت الحضارة الغريية ولبست أول صورها القشوية، وكان مهداً لبلاد إفريقية. ذلك بأن إفريقية هي التي ابتكرت مثالية الحرية الانسانية. ففي عقول مفكرها ازدهرت أول ثمرات الحرية الفكرية وانتهت أول فرصها الحقيقية، وأبرزت نتائج هي من العظمة والفخامة، بحيث تُغشّي أمواتها الباهرة على جميع محصلات الفكر فيما عقب ذلك من العصور..

في مغارخ الفكر الإفريقي الأولى، ونعني بها دويلاتها المدنية الصغيرة، انبعثت الحرية السياسية، ملازمة مختلف الصور والحالات، مجلوة في عديد متباين من التجارب، حتى أن تاريخ هذه الدويلات قد ظلّ للمورد الأول الذي استمدّت منه متنوع الممارسات السياسية في كل الأزمان.

كان لهذا أسباب. ففي ظلّ الحرية الفكرية وبوحياها، استطاع مفكرو إفريقية ورجال دولها أن يستنبطوا النظرية الغريية في طبيعة القانون، وإنها عبارة عن مسألة عقلية صرفة، ملاكها أن يتضمن القانون حس الإنسان الادبي، وحرّروا أنفسهم تحريراً كاملاً من إملاء المستبدّين بأمرهم ومن سلطان العادة

والتقاليد ، وهو سلطان لا ينزل عن إملاء المستبدين قتلاً للفكر وكتباً للحرية .  
وليس في الآداب الغربية جميعاً من تفصيل يفتك على الفرق القائم بين  
الفكرة الغربية في القانون وبينها في جميع الحضارات الأخرى ، هو أوفى وأمنى  
منهلاً من جمهورية أفلاطون . ففي ذلك الحوار الخالد ، الذي نعتبره من وجهة  
نظرنا إنجيل الحضارة الغربية ، يمثل فريق من المتحلولين عقيدة الأكثرية  
القائلة بأن القانون هو إرادة الأنوى ، وأن القوة هي روح الدولة وملاكبها ، في  
حين يمثل سقراط الرأي الجوهري الذي تقوم عليه الفكرة الغربية ، ومحصله أن  
روح الدولة هو العدل ، وأن القانون أداة تقرّبنا من العدل أو تبعدنا عنه بمقتضى  
أنه ناقص أو كامل ، وإن المرمى الذي ترمي إليه الدولة هو أن تهيب كل فرد من  
أفرادها الفرصة التي يستكمل بها قدرته وعفته وحيويته .

وبالرغم مما نأثس في نظام أفلاطون من خشونة وإرهابٍ باعتباره وسيلة  
لإعطاء كل فرد فرصة استكمال القدرة والنماء على أتم الوجوه ، وهو نظام قد  
يساوي على وجه التقريب إنكار الحرية ذاتها ، فإنه أول نداء صارخ نادى به  
مفكر في سبيل المثل الأعلى الذي يتغلوي تحته كل ما يتعاق بروح الحرية .

فإنه لا ينبغي لنا نفعل عن أن أفلاطون قد اعتقد أنه ما لم يقم نظام قانوني  
متفق تمام الاتفاق مع حاجات العدل وضروراته ، ومع حس الإنسان الأدبي ، فإنه  
يتعدّر على الرعية أن تجد الفرصة التي تنمي بها ملكاتها كاملة . وهذا يتضمن  
ضرورة فكرة التكامل بين القانون والحرية .

\*\*\*

بالرغم من أن إغريقية كانت مهد الحضارة الغربية ، فإن دويلاتها المدنية  
كانت من الضعف بحيث عجزت عن أن تضفي على هذه الحضارة قدراً من الحماية

يمكنها من الاستقرار التام . فإن اللعنان الذي أشع من حياتها قد دلّ على أن اللهب كان شديد الاشتعال ، فخبيا بسرعة لا منيل لها إلا سرعة انفجاره الأول . كذلك حال اعتقاد الأغارقة أن ين « إلاس » <sup>(١)</sup> وعالم الهمج الكائن في خارج حدودهم صدعاً كبيراً ، حال دون التوسع في نشر الفكرة الوليدة في القانون والحرية . فلما ذاع قوذا الأغارقة في الشرق تحت حكم ملوك مقدونيا ، لم ينتشر معه الروح الأصيل للثقافة الإغريقية ، بل اقتصر الأمر على نشر معلومات ومعارف ثقافية لاغير . ولو أن الحضارة الغربية قد اقتصرَت على جهود الأغارقة وحدهم ، لما عاشت طويلاً بعد مولدها الأول . ولكن النبوغ الروماني بما فيه من صفة البطء والتدرُّج ، قد التقط المشعل ومضى به قُدماً .

تحوّر تصوّر القانون عند الرومان فلم يصبح مجرد نظرية ، بل تجارب عملية . بدعوا بتلك الفكرة البدائية الشاملة ، فكرة القانون باعتباره وراثته قدسية مملوكة لأولئك الذين هم من الدم الأصيل ( النبلاء ) - وهو سرٌّ خياليّ مقدس يفضي به إلى المشيرة آلهتها - فخلوا عقدة هذه الفكرة ، تلك العقدة التي لم تتمكن الإنسانية في مختلف نواحيها من التملص منها ، عندما ووجهوا بضرورة توحيد النبلاء والعامة في ظلّ دولة مفضلة الأجزاء . فلما بدؤوا بتكييف القانون تكييفاً عقلياً ليسار مقتضى الظروف ، أمكنهم أن يسيروا في هذه الطريق بنجاح ظاهر ، واستعدنوا تدرجاً ، نظاماً قانونياً فيه من المرونة ما ييسر تطبيقه على حاجات كل جماعة من الجماعات التي اندمجت في الإمبراطورية الرومانية ، وفيه من العدل البين والمسايرة لمقتضى العقل ، ما حمل الجميع على قبوله والخضوع له بغير تردد . أما مروته فراجعة أسلساً إلى حقيقة أن الرومان في عصور نشئهم قد أجازوا

لمحكوميهم قدراً كبيراً من الحكم الذاتي المحلي ، وتسمحوا في بقاء صروب كثيرة من العرف والعادات . ومعنى هذا ، بعبارة أخرى ، انه سمح بأن تقوم الحرية وتنتعش في ظل القانون . وإلى هذه الحرية بطابعها ذلك ، ترجع الصيغة التقدمية الرشيدة التي اصطبغت بها الحكومة الرومانية . ومن هذه الطريق استطاع الرومانيون أن يضموا إلى حظيرة الحضارة الغربية كل البلاد الواقعة حفافياً البحر المتوسط .

في الوقت الذي تم فيه هذا العمل واكتمل ، ظهرت الديانة النصرانية . ولدت الديانة النصرانية في أحضان شعب شرقي ، ولكن قدّر لها أن تصبح دين الحضارة الغربية ، ذلك بأنها أدمجت في تناسيفها تصورات القانون العقابية ، والحرية المستندة إلى القانون .

في قول المسيح : إنما جعل السبت من أجل الانسان ، وليس الانسان من أجل السبت ، جملة ما في الفكرة الغربية من أن القانون ينبغي أن يخضع لحكم العقل ، وكل ما في الروح الغربي من ثورة على ما يخيل للناس من حق في أية وصاية أو ولاية تقوم على حكم الساطة .

« في عملك حريتك الكلمة » : في هذه العبارة تنحصر كل المعاني المقصودة من تكامل القانون والحرية . معنى أن الطاعة الاختيارية لأدنى شريعة تضعها ، هي أعموم طريق إلى الحرية . من هنا ترى أن هنالك علاقة وأصرة بين النصرانية والحضارة الغربية . ومن ثم غزى الدين الجديد بسهولة كل البقاع التي انغمرت فيها بزور هذه الحضارة ، كما هجز عن أن يبلغ ويثمر في غيرها من البقاع .

في خلال أربعة قرون أضفت روما على العالم المتمددين قدراً من السلام والوحدة والأمن ، لم يُفَرِّزْ به من قبل ، وسوف لا تهوِّز الانسانية بمثله من بعد . ومع هذا

فإن السلطان الروماني منذ أن تسم ذروة القوة قد أخذ في الاضمحلال . والسبب الأساسي في ذلك أن القانون كان له الولاية على الحرية ، ومعنى آخر أن القانون اتعلى على الحرية ، وإن تلك الضروب المختلفة من طرازات الحياة التي كان من شأنها أن تسوق إلى الارتقاء والتقدم ، قد استقوت عليها وأخضعتها ، ثقافة عالية الضخمت ، عالية المنطق ، عالية القدرة . كان هنالك بالضرورة أسباب أخرى أدت إلى انحلال الامبراطورية الرومانية . ولكن السبب الاصيل ينحصر في أن الميزان الحيوي والتنازع قائمين بين القانون والحرية ، قد فقد مع الزمن ، وحالاً بعد حال ، أثرهما ، وفقاً للاتادي في تركيز قوة الأباطرة وعُملهم وازديادها شيئاً بعد شيء .

بسقوط الامبراطورية ، قبل أن يقتحمها المهج في القرن الخامس الميلادي ، انقضى عصر الحضارة الغرية على شواطئ البحر المتوسط ، ولاح في وقتٍ ما كما لو أن التفكرات التي خلفها الأفاقة والرومان للإنسانية قد ذهبت بلا رجعة ، وانها بحيث محواً تلعاً . ففي وسط تلك الحماة التي تردت فيها الحضارة باستعلاء الهيمنة الجرمانية ، لم يبق أثرٌ ما للقانون ولا للحرية . فإن تصور القانون عند هؤلاء البرابرة ، لم يخرج عن ذلك التصور البدائي القائم على جملة من العادات ينبغي طاعتها والخضوع لها لأنها موروثه عن الأسلاف ولأنها عرفُ جروا عليه ، أو لأنها من الأشياء التي ندب إليها الآلهة . أما تصور الحرية عندهم فكان إلزام جيرانهم ورعاياهم الخاضع لإرادتهم المطلقة من كل قيد . ولكن ما حلفت روما من الذكريات والحمائد والمجد ، كان جماعه من الفخامة والعظمة والقوة ، بحيث لا يُقتلَع أو يدثر . ففي أثناء العصور المظلمة حتى نهاية القرن الحادي عشر ، ظلت التفكرات الأساسية للحضارة الغرية حية قائمة في ظل الكنيسة ، وإن كان ذلك على

صورة بسيطة جد البساطة . ولقد كانت من القوة بحيث فرضت على هؤلاء البرابرة فكرة أن هنالك قانوناً أدبيّاً له الولاية وله الاستعلاء على مجرد القوة الطبيعية . قانوناً أدبيّاً ، هو في النهاية أقوى وأقدر وأبعث من العنف الوحشي ، وأنه لن يستأصل بمجرد انتصارات تحوزها القدرة المادية . وبالإضافة إلى هذا استطاعت الكنيسة بتأثيرها أن تلزم أوروبا بالاعتراف بالوحدة الجوهرية الخالدة التي تنطوي عليها الحضارة الغربية ، تلك الوحدة التي ترجع بأصلها إلى وراثة التقاليد الرومانية ، واعتقادها العام في مبادئ دين اندغنت في تضاعيفه - وإن عُمي عليها - فكرة التكامل القائمة بين القانون والحرية .

لقد تشبّثت أوروبا بكل ما فيها من قوة وعنفوان وعناد بهذا الاعتقاد . اعتقاد أن هنالك وحدة تجمع بين أطراف الحضارة ، واعتقاد أن هنالك شرائع أدبية بعينها ينبغي النزول على حقائقها والخضوع لها .

انطوى هذا الاعتقاد بشكل جزئي في ظلّ الامبراطورية الرومانية المقدسة فكان ضعيف الأثر حائل اللون ، ولكنه ظهر بكامل قدرته في تسلط البابوية الروحي . ومضت الكنيسة تفزعو عالم فجّة بدائية من طريق بعثاتها التبشيرية ، وتضمها إلى حظيرة الحضارة الغربية . فلم تأت نهاية العصور الوسطى ، حتى كانت تخومها قد امتدّت حتى أظلمت أوروبا كلها ، وأتما لم يعرفهم الرومان كأهل اسكانيينناوة وأواسط جرمانيا والسلاف الغربيين والمجريين ، فحضموا لآثار روما القديمة ، واشتركوا في اقتسام الميراث الذي عمخضت عنه المذممة الغربية .

منذ القرن الحادي عشر ، ومنذ أن استطاعت الكنيسة أن تهذب وتلين من قنّة أولئك الذين وصفهم أحد رجالها بأنهم " هيج لا يُؤكفون " وعنى بهم الجرمان ، بدأت حركة إحياء شتية النواحي كثيرة الألوان ، وكان بدؤها بعناية

الكنيسة طوراً، وبالتوردة عليها طوراً آخر، ولكنها على أية حال كانت حركة قامت الكنيسة ببعثها من طريق الآراء التي بشرت بها. ونُيَسَّس القانون الروماني تارةً أخرى، وبدأ، مباشرةً أو بالواسطة، يؤثر في الأداة التشريعية في الدولات الأوربية. وأنشئت الجامعات وأخذت تبرز إلى الوجود، ومضى التأمل الحر - بقدر ما كانت حرية التأمل مستطاعة - يهتز ويبرو. وطلق أنسليم<sup>(١)</sup> وأبلارد<sup>(٢)</sup> وروجر باكسون<sup>(٣)</sup> ومارسيجليو<sup>(٤)</sup> يستكشفون للإنسانية ما انذر من سلطان العقل. كما أن ضعف الحكم الهيجي، قد أفسح بضعفه الطريق إلى نشوء صور تطورية مثمرة. فأخذ كبار أصحاب القاطع يحدون من سلطان ملوكهم، وبدلوا مجالسهم الخاصة *curia* بمجالس تشريعية من نوع مّا، واستطاع جماعات من التجار أن يديروا تجارتهم لنفسهم الذاتية لا لصالح الملك، بل استطاعوا أن يؤسسوا اتحادات مكونة من مدن كثيرة، مثل العصبة الهنسية : *Hanseatic league* وحيثما ضعف الحكم وقلت رقابة المستبدين، نشأت جمعيات أو جماعات تكونت لحماية حريتها في ظل شرعها الخاصة. ولكن مما يفوت جميع هذا قدر أو منزلة، أنه في ظل "الجمهورية النصرية" : *Christian Republic* أخذت الجماعات التي تعيش في أصفاع تربط بين أهلها الأواصر السلالية أو اللغة أو العادات، تفكر في أنها بمقتضى هذا هي "أمة" :

(١) القديس أنسلم Saint Anselm ولد في مدينة أوستا بإيطاليا أو بعبارة منها سنة ١٠٣٣، وتوفي في كينتريري في ٢١ من أبريل سنة ١١٠٩، وهو زعيم الذهب للدرسي اللاهوتي (٢) الأبلارد Abeldardus وهو من معد الذهب للدرسي اللاهوتي (٣) روجر باكسون وهو بعبارة من إلشتر حوالي سنة ١٢١٤ ومات على القالب في أكسفورد سنة ١٢٩٤، وهو فيلسوف إنجليزي معروف (٤) لويجي فرديناندو مارسيجليو أو مارسيجليو : Luigi Ferdinando Marsigli ولد في بولونيا بإيطاليا في ١٥ من يونيو سنة ١٦٥٨ ومات بها في الأول من نوفمبر سنة ١٧٣٥، وهو جندي وطالم طبيعي وجغرافي .



في ذلك الوقت بدأ النظام الذي نعتقد اليوم بأنه النظام الطبيعي للاجتماع الأوروبي يلوح من خلال الزمن، وأخذ يبرز منقسماً عدة أجزاء متنافرة هي « الدول القومية » ، ومضت كل منها ترّيبُ الصورة الحضارية التي تلائم مزاجها ، على القواعد الغريبة الأساسية للحضارة . هذه الوحدة السيادية الجديدة التي يدعوها « الدولة القومية » كانت من بعض الوجوه أعظم حدث من الأحداث السيلمية وقع في المصور الوسطى ، وهي فوق ذلك توليف اجمالي لم يعرف له مثيل تاريخي من قبل في غير أوروبا ، فهو من خصائصها ومستحدثاتها . أما قيمة ذلك الحدث فتتجصر في أنه زوّد الدولة بدعامة من الوحدة والوطنية أقوى من تلك التي قامت عليها « دولة المدينة » . أما النقص البين فيه ، فلا أنه أنقص بشكل ظاهر عاطفة الوحدة الحضارية . ذلك بأن قيام « الدولة القومية » كان معناه القضاء التام على حلم « الدولة العالمية » .



حدث بديهاً أن عواطف « الدولة القومية » قد تركزت من حول شخص الملك وقوته وسلطانه . وعلى ذلك انطلق نماء « الدول القومية » بالصورة الاستبدادية ونشوء السلطان الاستبدادي ، وبخاصة في فرنسا حيث كان للحكم الاستبدادي أثر ملحوظ . تلك البلاد التي فاقت كل ما عداها من بقاع أوروبا وبذاتها بما حل في تشنة الجرثومة الأولى للفكرات الانقلابية في العصور الوسطى . إن حكومة استبدادية في ذلك الزمن ، كانت تستطيع أن تزود الشعب الذي تحكمه بكل الخيل الممكن ان يستمد من الحزم الإداري ومن القانون قائماً على أداة معقولة . وهذه الأداة القانونية في دولة نظمت على الأسس القومية ، إذ تكون قد اصطبغت باللون الذي تشفيه عليها التقاليد القومية والمزاج القومي ،

يمكنها أن تقوز بالرضا العام والولاء التام ، بصورة يتعدّر أن تقع عليها في جماعات فقدت الماطفة القومية .

إلى جانب هذا نجد أن الحرية في دولة استبدادية ، وهي ثم القانون وصنوه ، قد تُستضعف وتُستذل . وفي ظل دولة استبدادية لا نستطيع أن نقول إن الحرية قد قويت وصلبت قناتها في جمعية كالجمعية الفرنسية في أواخر القرون الوسطى ، إلّا بمعنى واحد : معنى أن هذه الجمعية استطاعت أن تحتفظ بوجود حرّ كامل للأساليب التفكيرية وأساليب الحياة التي هي من خصائص هذا الشعب التقليدية . ومع ذلك فإن هذه النزعة كانت من أعظم معنيدات الحرية . ومن هذه الطريق ونشوء « الدول القومية » في تضاعيف تلك الوحدة التي ندعوها « الحضارة الغربية » . وفي ظل القوانين القومية ، أمكن الاحتفاظ بضروب أصيلة من أساليب الحياة والتفكير ، كان من شأنها أن تمكن لروح التقدم والارتقاء فتظلّ حية ، وتمثّل على ذلك الجلود الميت الذي أدّى إلى شلّ الامبراطورية الرومانية . ومن هنا نرى أنه حتى الملكيات الاستبدادية عندما سيطرت على « دول قومية » ، قد ساهمت بدرجة مّا في الترويج للحرية والقانون .

بقعة سعيّة مخطوطة من بقاء الدنيا ، استطاعت وحدها وفي خضم القرون الوسطى المتلاطمة أمواجه ، أن تنبّت أصول الحرية والقانون ، على قواعد أسخى وأرسى . تلك هي إنجلترا ، التي زوّدتها البحار التي تكتنفها بدريئة منعت عنها ضغط الاعداء الخارجيين ، فاستطاعت أن تنمّي نظاماتها بحرية لم تتح لغيرها . لذلك كانت أسبق الأمم الأوروبية إلى الشعور للكامل بقوميتها ، وأن تقيم أداتها القانونية والحكومية على أساس الولاء والتسليم من ناحية رعائها ، ذلك الولاء الذي لا يفوز به كاملاً غير نظم قائم على الروح القومية .

يمكن أن نقول إن سيادة قانون عدل أسلمه المساواة ، قد أقامه في إنجلترا النورمانيون<sup>(١)</sup> وأوالي الملوك الأنغلوين<sup>(٢)</sup> . ومن الخط السعيد أن هؤلاء الملوك أقرّوا في إنجلترا نظام المحاكم المركزية ، وأنشأوا إليه شيئاً آخر من عندياتهم فكان أكثر خيراً وأعظم نعمة ، هو نظام التحليف في القضاء ، ومعنى هذا أن الشعب الإنجليزي قد عاون في تطبيق القوانين وصيانتها ، وحتى في تكييفها ، وبلغ في ذلك درجة لم تعرف في أكثر بقاع أوروبا إلا بعد قرون .

أنصف إلى ذلك شيئاً أرسخ قديماً وأعلى قيمة من ذلك كله ، هو المبدأ الأساسي في «حكم القانون» . وحكم القانون مبدأ لا يميز المساس شرعاً بحياة الأفراد أو حريتهم أو أملاكهم إلا من طريق إجراء قانوني . وهذا المبدأ قد تحدّد في إنجلترا وقام على قواعد ثابتة في زمان مبكر ، بل لقد استبينت نواحيه ووضحت على صورة غير مسبوق إليها في بدايات الحضارة الغربية .

إن العبارة التي نصّ فيها على هذا المبدأ في «المagna كرتا»<sup>(٣)</sup> — أو العهد الكبير — قد تدل على معنى أقل كثيراً من المعنى المدرك منها لأول وهلة . ولكن مهما يكن من أمر النقائص التي ينطوي عليها ، فإن فيه المعنى المستفاد من عبارة «حكم القانون» . وسرعان ما تقرّرت قانوناً تلك العادة التي تقضي بأن كل إنجليزي يُعتدّى على شخصه بفعل سلطنة اختيارية ، له الحق المطلق التام في اللجوء إلى قانون (هيباس كوربوس Habeas corpus) الذي يلزم السّاجن «باحضار شخص السجين» ليفضي بالسبب الذي من أجله سجن مرغماً . زد إلى ذلك ، أنه

(١) النورمانديون (٢) أوالي ملوك أسرة بلاتانجيت و انحلت من أول هنري الثاني إلى الملك يوحنا ، وسوا كذلك نية إلى أنجو : Anjou

(٣) magna كرتا أو العهد الكبير للحريات Magna Charta Liberalum في إنجلترا وقعه الملك يوحنا

بمجنور بلوثاته في روتنيد في ١٥ من يونيو سنة ١٢١٥

في خلال القرنين التاليين<sup>(١)</sup> نشأت في إنجلترا بدايات النظام البرلماني الأصلي ، بحيث أقر ذلك النظام الأسلوب الذي يؤخذ به رأي الأمة في القوانين التي تحكم بمقتضاها ، والمشاركة بمعض الشيء في الاشراف على سلوك الحكومة القومية بتعيين الضرائب . وعلى الجملة ، فإن إنجلترا من مجموع الدول الأوروبية ، قد فازت بقسط عظيم من الحكم الذاتي قبل ختام القرون الوسطى ، وظلّت حكومتها ذاتية بدرجة ملحوظة حتى في ظل الامتبدادية ، التي نشر رواقها ملوك « التيودور » ، ولكنها لم تكن استبدادية صرفة ، بل كانت شبه استبدادية ، تمكنت من التسلط على الحكومة القومية بدرجة ما .

\*\*\*

عندما أشرف الطور الثاني من أطوار الحضارة الغربية على الانتهاء في أواخر القرن الخامس عشر ، بكن القانون الوضعي قد عاد فامتدّ رواقه على الجزء الأكبر من أوروبا . وفي ظل « الدولالات القومية » انتعش هذا الضرب من القانون وربى وآبى أكله ، ذلك الضرب الذي هو أيضاً ينبوع الحرية وسندها الأقوى . إن القانون الوضعي ، والحرية في حماية ذلك القانون ، إن لم يستقرا في أوروبا الاستقرار الكامل ، فإن استقرأرها فيها ، كان أثبت منه في أية بقعة أخرى من بقاع العالم ، وبالإضافة إلى ذلك كانت أوروبا كلها مرتبطة فضلاً بإجساس ألتى في روع دولاتها أنها تملك معاً ميراثاً عامّاً هو أساس حضارتها وأساس شريعتها الأدبية . فإذا استقرّ في « دولة قومية » من الدول الناشئة حكم القانون ، وثبتت فيها غريزة الطاعة للقانون واستأصلت في قوس أهلها ، تبع ذلك دائماً نشوء

فكرة الحرية والنظامان الحرية التي تقوم على نيتك الخالصتين ، حكم القانون وطاعة القانون بالولاء . ولهذا الأسباب مضت تلك الأمة السعيدة المحظوظة ، وعندما استعظم العالم بالطور الثالث من أطوار المدنية ، خيطة على الأفكار الحضارية التي قامت في الغرب ، وكانت أعظم ممثليها من غير أن تدرك هي أو يدرك متابعتها هذه الحقيقة الكبرى .



إنَّ الطور الثالث من أطوار الحضارة الغربية ، وهو أخطرها جميعاً ، يشمل القرون الأربعة للنصرمة ، وهو يبدأ حوالي ختام القرن الخامس عشر الميلادي . ولهذا الطور أربعة مشاهد أساسية :

الأول : إن أداة « الدول القومية » التي بدأت في الوجود بقلة ملحوظة في أواخر العصور الوسطى ، قد مضت متدرجة في النماء والتشعبة ، حتى إذا ما استهل القرن التاسع عشر ، أصبحت تلك الأداة قاعدة أساسية محصاها أن « القومية » هي الأصل الرئيس التي يقوم عليه نظام الدولة .

وعندما اختتم هذا الطور الثالث في خلال الحرب العالمية الأولى التي اشتعلت نارها في سنة ١٩١٤ ، لم يتخلف في أوروبا عن الحصول على « النظام القومي » إلا القليل من أصقاعها ، في حين أن جميع شعوب تلك القارة قد تحررت حركة انتمالية كبرى دفعها إليها حب تحقيق القومية الخاصة بها . وما يلوح لنا ، أن الحزب الكبير<sup>(١)</sup> في مظهر مّا من مظاهرها ، هي آخر المعارك تشنها قوى المقاومة التي تعاند المبدأ القومي في أوروبا<sup>(٢)</sup> .

(١) الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ — ١٩١٨ (٢) ظهر أن ذلك كان خطأ وإن الحق هو ما ذهبنا إليه في مقدمة هذه الرسالة ، إذ رأينا أن الحرب الأولى لم تنته سنة ١٩١٨ ، بل إنها والواقع انتهت سنة ١٩٤٥ ، وأن الفترة بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ لم تكن غير فترة استعجاب . وربما تدفع نبوءة المؤلف هذه المرة .

الثاني : أن الإحساس بوحدة الحضارة الغربية ، ذلك الإحساس الذي ورث عن الإمبراطورية الرومانية ، وظلَّ حيًّا في خلال القرون الوسطى من طريق الكنيسة الرومانية ، قد يظهر أنه تحطم واندر بفعل حركة الإصلاح الديني ، ثم بفعل النظريات السياسية التي ذاعت في عصر النهضة . غير أن هذا الإحساس لم يمت . وأنه لمن أعظم الظواهر ذوات الدلالة القوية في العصر الحديث ، تلك الحركة الدائمة التي رمت في أكثر الحالات إلى العثور على طريق جديدة أو أسلوب مُستحدث لتحقيق تلك الوحدة الأساسية التي تقوم عليها حضارة الغرب ، على ما فيها من معاندة للحرية والاستقلال ، اللذين ينشدهما كل « الدول القومية » . ولقد حلت فكرة « التعاون العالمي » ، وهي فكرة أدنى إلى العمليات ، محل ذلك الحلم الذي رمى إلى تحقيق فكرة « دولة عالمية » . والاتجاه الذي قد تصرف عليه اسم « اللولية » Internationalism قد مضى يقوى ويشدد ساعده في خلال تلك القرون الأربعة ، حتى لقد لاح في الأفق ظله وبنى للناس بدايات نصره ، بما عقد من المؤتمرات في « لاهاي » في خلال السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر .

\*\*\*

بدأ ذلك الاتجاه أصلاً بنزعة ترمي إلى تدعيم « القانون الدولي » وإقامته على أساس ثابت ، وتنفيذ أحكامه جبراً . وهو مطلب يرمي إلى إخفاء التصور الأساسي في القانون الوضعي كما فهم في الغرب ، ليكون في خدمة الجميع وفي مصالحة الجميع ، والخروج بذلك التصور من مجال العلاقات بين أفراد الدولة الواحدة ، إلى مجال العلاقات بين الدول . كذلك هدف نحو صمان الحرية بين الدول وإقامتها على أساس ثابت . ذلك بأن القانون والحرية في المجال الدولي ، لا بد من أن يتكاملأ شأنهما في المجال الفردي ، أي بين الأفراد . فإن الأمة الضعيفة لن تأمن على حريتها ما لم

يصنبا القانون . ومن هذه الناحية أيضاً ، يلوح لنا أن الحرب الكبرى هي آخر معركة تشبكت فيها الدول المعاندة لروح الحضارة الغربية<sup>(١)</sup> . فإن الدولة التي ترفض تطبيق القانون الدولي أو تقول باستحالة ذلك ، هي دولة تنكر بذلك حق الدول الضعيفة في الحرية التي لا يحفظها عليها من شيء غير قانون ، وترفض الاعتراف بتحقيقة الأساس الأدبي للقانون ، وتعلن صراحة بحجبها في الرجوع إلى شريعة الأدغال في العلاقات الدولية<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

المشهد الثالث من مشاهد العصر الحديث ، ينحصر في نشوء الحرية السياسية التي في ظلها انبعثت حرية الضمير وحرية الفكر في جميع الأمم الغربية . لقد ظهر عند نهاية هذا الطور أن مبدأ الحكومة الذاتية ، وتعاون الجمعية تعاوناً كاملاً في وضع القانون التي تحكم بمقتضاه ، قد اقتربا من نصرهما الكامل في جميع أمم الغرب . ولكن وضح بعد ذلك أن المبدأين كانا في انتظار الامتحان الأخير . ومن هنا يظهر أن الحرب العالمية ( الأولى ) هي آخر المعارك التي تشبكت فيها الدول المعاندة لفكرة الحكومة الذاتية الديمقراطية !!! .

\*\*\*

الرابع : كما أن العصور الوسطى قد شهدت انتشار الحضارة الغربية في أنحاء أوروبا ، كذلك شهد العصر الحديث غزوها السريع التي عم أنحاء الكرة الأرضية . ولقد بدأ ذلك الغزو بعصر الاستكشاف الكبير في القرن الخامس عشر . وبلغ

(١) انظر ما علقنا به من قبل في ص ٢٨ (٢) كثيراً ما نزعحت أوروبا إلى شريعة الأدغال مع شعوب غير أوربية ، وكثيراً ما نزعحت شعوب أوربية إلى شريعة الأدغال بعدها أزاء بعض ، وبخاصة في الحرب العالمية الثانية .

ذلك العصر أوجه الأعلى بادتغراب اليابان ، وفتح الصين وتقسيم إفريقيا بين الأمم الأوروبية، وغيرها من الأصقاع المتأخرة في الكرة الأرضية . فلما بدأت الحرب العظمى لم يكن قد بقي شهر من الأرض لم يقع تحت سلطان أوروبا . أما الذي جعل هذا الفتح الضخم ممكناً ، فأمرٌ يرجع في الأكثر إلى حقوق الحضارة الغربية سياسياً ، ذلك التفوق الذي يرجع جملة إلى الفكرتين الشاملتين في القانون وفي الحرية . لذلك حدث أن الأمة التي كانت أكثر من غيرها استمئاماً بالقانون والحرية في سياستها ، وكانت أكثر فهماً لحقيقة التكامل القائم بينهما ، كان لها الدور الأعظم في تلك المنظومة الاستعمارية الكبرى .

\*\*\*

أما وقد أصبحت أوروبا سيدة الدنيا جميعاً ، فإن سيادتها هذه تستلعي الإجابة على سؤال خطير : هل سوف تطبق أوروبا سلطانها هذا بما يطابق مبدأي القانون والحرية ، أم أنها ستجئح إلى تحقيق القوة الوحشية فتفرض على الأمم المستضعفة إرادة الأقوى لمصلحة الأقوى الخالصة ؟ لا يساورني أي شك في أن أقدار الأمم الخارجة عن نطلق أوروبا ، كأقدار أمم أوروبا ذاتها ، قد حورب من أجلها في أثناء الحرب العظمى . وعلى هذا الاعتبار أعتقد أن هذه الحرب هي آخر معركة تشتبك فيها القوى العاملة على الرجوع إلى وراء الحضارة الغربية إلى مستوى الحضارات الميتة التي طواها الماضي في تضاعفه . سوف يظهر عما قريب إذا كانت هذه الحرب قد حددت سلطان أوروبا على الشعوب غير الأوروبية : أمعنا القانون والحرية ، اللذان هما بمثابة الحياة والتقدم ، أم معناه مجرد التسلط وفرض قيود حديدية عليها ، تلك القيود التي لا تعني إلا الجمود والدور .



إذا كان ما مضينا فيه من القول صحيحاً ، وإذا كان وصفنا للتدرج البطيء الذي درجت فيه الجماعات نحو العصر الحديث أمراً واقعاً ، وإذا صح أن هذا التدرج قد بلغ منتهاه ، فلا شك إذن في أن المعركة التي شهدناها هي أعظم معارك التاريخ التي خاض غمارها الانسان ، من حيث الهدم ، ومن حيث البناء .

المرجع :

الاستاذ رامسي ميور

أستاذ التاريخ في جامعة منستر

Sir Ramsy Muir

Prof. of History in the  
University of Manchester

# رسالة الفسكراحة

صدر منها

عصر الديمقراطية

موضوعات بعض الرسائل التالية :

طوفان التقدم : صراع بين اللاهوت والعلم

طريدة البسغة : او المرأة في عصر الديمقراطية

التكافل الاجتماعي : نظرة بنائية جديدة في النظام الاجتماعي

« صتيانوس : جاهل بوزنانية

الفلسفة اليونانية : مهدا وبداياتها

مربي الانسان : صراع بين اللاهوت والعلم

الفلك المدار : » » » »



